الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/35
19 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف*

* هذه الوثيقة طبعة مستنسخة من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيصدر بشكله النهائي بوصفه: "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٥" (A/51/35).

96-32580 221196 221196

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
رسالة الإحالة		٣
أولا - مقدمة	١-٩	٤
ثانيا - ولاية اللجنة	١٠-١٣	٦
ثالثا - تنظيم الأعمال	١٤-١٩	٧
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	١٤-١٥	٧
باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٦-١٨	٧
جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل	١٩	٨
رابعا - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٢٠-٣٤	٨
خامسا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٣٥-٨٨	١٣
ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ ألف	٣٥-٥٢	١٣
١- رد الفعل إزاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	٣٥-٤٩	١٣
٢- حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٥٠-٥١	١٦
٣- الاجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية	٥٢	١٦
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٨٤/٥٠ ألف وباء	٥٣-٥٦	١٨
١- الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية	٥٧-٨١	٢٠
٢- البحث والرصد والمنشورات	٨٢-٨٥	٢٥
٣- نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٨٦	٢٦
٤- اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	٨٧-٨٨	٢٦
سادسا- الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ جيم	٨٩-١٣٢	٢٦
سابعا - توصيات اللجنة	١٣٣-١٤٥	٣٣

المرفقات

الأول - حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، المعقودة بالقاهرة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦	٣٨
الثاني - ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين المعقودة بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦	٤١
الثالث - ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية الأوروبية واجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين، المعقودان في قصر الأمم، جنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	٤٣

رسالة الإحالة

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

سيدي،

يشرفني أن أرفق طي هذا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٥ من قرارها ٨٤/٥٠ ألف المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وتقبلوا، سيدي، أسمى آيات الاحترام والتقدير.

(توقيع) إيبرا ديغين كا
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

صاحب السعادة
السيد بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى اللجنة أن تنظر في برنامج وتوصي به إليها، يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، استمرت اللجنة تتألف من ٢٣ دولة هي: أفغانستان، واندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، ويوغوسلافيا[١].

٢ - وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٣١، والمؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة[٢]، كأساس لحل القضية الفلسطينية. وواصلت اللجنة في تقاريرها اللاحقة[٣] التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، جوهر النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: إنسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير.

٣ - ورحبت اللجنة بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (A/48/486-S/26560، المرفق)، واتفاقات التنفيذ التالية، وخاصة الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والموقع في واشنطن العاصمة، والذي نص على إنسحاب القوات الاسرائيلية على مراحل وإنشاء السلطة الفلسطينية، بوصفها خطوات هامة نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتؤمن اللجنة بشدة أن تسوية القضية الفلسطينية لا يمكن أن تتحقق إلا لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير. ودرجت الجمعية العامة في كل سنة، على تأييد توصيات اللجنة بأغلبية ساحقة، وتجديد ولايتها وتوسيع نطاقها حسب الإقتضاء.

٤ - وخلال السنة قيد الاستعراض، رحبت اللجنة بإعادة إنتشار القوات الاسرائيلية من مناطق في الضفة الغربية وإجراء أول انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية بنجاح في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكذلك بدء المفاوضات بشأن الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية في ٥ أيار/مايو، بوصفها خطوات إضافية هامة في هذه العملية. وبصرف النظر عن هذه التطورات الإيجابية،

شعرت اللجنة بقلق بالغ إزاء عودة ظهـور حالات التوتر في المنطقة نتيجة لأعمال العنف التي وقعت داخل اسرائيل بهدف تعريض عملية السلام للخطر، وكذلك قصف القوات الاسرائيلية المكثف للبنان، وعمليات الإغلاق المطولة للأراضي المحتلة، بما فيها القدس، مما ترتب عليه نتائج مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني.

٥ - وأعربت اللجنة عن تخوفها من أن المبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي اعتمدتها حكومة اسرائيل الجديدة والبيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء تعكس، على ما يبدو، خروجا عن النقاط الأساسية لعملية السلام. وفي هذا الصدد، فقد انزعجت اللجنة من استئناف أنشطة المستوطنات، ومصادرة الأراضي وإجراءات إغلاق الأراضي الفلسطينية وكذلك موقف الحكومة الجديدة من قضية القدس. وأكدت اللجنة أن الفترة الانتقالية بلغت مرحلة حاسمة، تتطلب التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها، واستئناف سريع للمفاوضات الموضوعية على أساس المبادئ المتفق عليها، وكذلك اتخاذ تدابير بناء الثقة.

٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء انتهاكات حكومة اسرائيل للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، بما في ذلك، تأجيل إعادة انتشار القوات الاسرائيلية من الخليل والقرار الذي اتخذته بفتح مدخل جديد للنفق الأثري في موازاة الحائط الغربي للحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى مواجهات عنيفة ووفيات وإصابات بين عدد من المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن إصابات بين رجال الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. وتعتقد اللجنة أن هذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى زيادة حدة التوتر على أرض الواقع وتعرض عملية السلام لخطر شديد، ما لم يمنع انتشارها بصورة عاجلة. ورحبت، في هذا السياق بالجهود الرامية إلى تسوية الوضع واستئناف المفاوضات بين الطرفين. كما تعتقد اللجنة أنه ينبغي تنفيذ الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية تنفيذا كاملا وفي وقتها المحدد، ابتداء من انسحاب القوات الاسرائيلية من الخليل ورفع إجراءات الاغلاق عن الأراضي الفلسطينية.

٧ - وأكدت اللجنة من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين حل هذه القضية من جميع جوانبها. كما أكدت الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عملية السلام وفي عملية بناء مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني فضلا عن تقديم مختلف أنواع المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في جميع الميادين الضرورية.

٨ - وإعرابا من اللجنة عن القلق إزاء التدهور المستمر في الاقتصاد الفلسطيني، وإزاء مشاكل الفقر والبطالة والافتقار إلى الهياكل الأساسية الكافية، على نحو ما تواجهه السلطة الفلسطينية، حثت الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والإنمائية إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته على إرساء القواعد الراسخة التي ينهض عليها السلام.

٩ - وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا بأنها تستطيع، بوصفها جهاز الجمعية العامة الذي يعالج القضية الفلسطينية. تقديم مساهمة قيمة وإيجابية في مساعي الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية، عن طريق

مواصلة تشجيع الحوار وتثقيف وتعبئة الرأي العام الدولي والعمل من أجل نتيجة ناجحة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف وبالتضامن مع الشعب الفلسطيني، إلى أن يتم تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وفقا للشرعية الدولية. وواصلت اللجنة تعديل برنامج عملها من أجل تعزيز مساهمتها، بالنظر إلى هذه الأولويات ومع مراعاة تطور الواقع على الأرض.

ثانيا - ولاية اللجنة

١٠ - ترد ولاية اللجنة لعام ١٩٩٦ في الفقرات ٢ إلى ٦ من قرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ ألف المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي جاء فيه أن الجمعية العامة:

(أ) ترى أنه يمكن للجنة أن تواصل تقديم مساهمة قيمة وإيجابية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، وتؤيد توصيات اللجنة، وتطلب إليها أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء؛

(ب) وتأذن للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن تدخل ما تراه مناسبا وضروريا من تعديلات، في ضوء التطورات، على برنامج عملها المعتمد، وأن تشدد بشكل خاص على الحاجة إلى تعبئة الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين وما بعدها؛

(ج) وتطلب أيضا إلى اللجنة أن تواصل تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في مجال إسهام هذه المنظمات في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين وتشجيع تقديم الدعم والمساعدة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. وأن تتخذ الخطوات اللازمة لإشراك مزيد من المنظمات غير الحكومية في أعمالها.

١١ - ورأت الجمعية العامة في قرارها ٨٤/٥٠ باء، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أيضا، أن شعبة حقوق الفلسطينيين تواصل تقديم مساهمة مفيدة وبناءة من خلال تنظيم اجتماعات المنظمات غير الحكومية وحلقاتها الدراسية، وكذلك من خلال ما تضطلع به من أنشطة البحث والرصد، وجمع المعلومات بشأن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين ونشرها في شكل مطبوع والكتروني. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة، بما في ذلك الموارد اللازمة لمواصلة تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وتحت إرشادها.

١٢ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٨٤/٥٠ جيم، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إلى إدارة شؤون الاعلام، أن تواصل، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة، برنامجها الاعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، مع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين، ومع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية.

١٣ - وفي معرض اضطلاع اللجنة ببرنامج عملها، وضعت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ دال، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي، من جميع جوانبها؛ وأعربت عن تأييدها الكامل لعملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد، ولإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وكذلك اتفاقات التنفيذ اللاحقة، وأعربت عن الأمل في أن تفضي تلك العملية إلى إقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛ ودعت إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين نحو عملية التفاوض بشأن التسوية النهائية، التي بدأت في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، تنفيذا دقيقا وفي حينه؛ وحثت الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة. وأكدت أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أنشط وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ.

ثالثا - تنظيم الأعمال

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٤ - انتخبت اللجنة، في جلستها ٢٢١ المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، السيد ايبرا ديغين كا (السنغال) رئيسا ليحل محل السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال) الذي عينته حكومته في منصب آخر، وأعادت انتخاب السيد روان فرهادي (أفغانستان) والسيد برونو ادواردو رودريغيس باريا (كوبا) نائبين للرئيس والسيد جوزيف كسار (مالطة) مقررا.

١٥ - واعتمدت اللجنة، في الجلسة نفسها، برنامج عملها لعام ١٩٩٦[٤] تنفيذا لولايتها.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٦ - كعهدها في السنوات السابقة، أكدت اللجنة من جديد، ترحيبها بكل من يرغب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. وعليه، أبلغ رئيس اللجنة بذلك الأمين العام في رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ أحالها الأمين العام فيما بعد في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأعضاء في الوكالات المتخصصة وإلى المنظمات الحكومية الدولية. ووفقا لما جرت عليه الممارسة، دعت اللجنة أيضا فلسطين، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، إلى المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب ومع حضور جميع اجتماعاتها وتقديم ملاحظات ومقترحات لتنظر فيها اللجنة.

١٧ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، أبلغت حكومة جنوب أفريقيا رئيس اللجنة، في مذكرة شفوية موجهة إليه، بقرارها بالمشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. ورحبت اللجنة بقرار حكومة جنوب أفريقيا ووافقت على الطلب في جلستها ٢٢٥ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٨ - وفي عام ١٩٩٦، رحبت اللجنة من جديد بأن تشترك في أعمالها بصفة مراقب جميع الدول والمنظمات التي اشتركت في أعمالها بتلك الصفة في السنة السابقة[٥].

جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل

١٩ - أعادت اللجنة، في جلستها ٢٢١، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، إنشاء فريقها العامل للمساعدة على التحضير لأعمالها والتعجيل بها على أساس فتح باب المشاركة في مداولاته أمام أي عضو في اللجنة أو أي مراقب لديها[٦]. وقد تم تشكيل الفريق العامل على النحو الذي كان عليه سابقا برئاسة السيد جوزيف كسار (مالطة). وتولى السيد سيد أكبر الدين (الهند) منصب نائب الرئيس.

رابعا - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

٢٠ - واصلت اللجنة، وفقا لولايتها، استعراض التطورات المتصلة بقضية فلسطين وبذل جميع الجهود لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وواصلت اللجنة أيضا المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكذلك لتعبئة الدعم الدولي والمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

٢١ - وواصلت اللجنة رصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتطورات عملية السلام على أساس مستمر من خلال وسائط الاعلام وتقارير أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية وفرادى الخبراء وآخرين ممن اشتركوا في الاجتماعات المعقودة تحت رعاية اللجنة.

٢٢ - ورحبت اللجنة بقيام اسرائيل، وفقا للاتفاقات، بإعادة إنتشار قواتها العسكرية من ست مدن رئيسية في الضفة الغربية وما يزيد عن ٤٥٠ قرية، وبأن السلطات والمسؤوليات قد نقلت إلى السلطة الفلسطينية في المجالات الإدارية والمدنية والأمنية كذلك. ولاحظت اللجنة مع الارتياح التعزيز المستمر للقدرة المؤسسية للسلطة. ورحبت أيضا بنجاح الانتخابات الفلسطينية الأولى، التي أجريت في ٢٠ كانون الثاني/يناير، لانتخاب المجلس التشريعي المؤلف من ٨٧ عضوا ورئاسة السلطة الفلسطينية، وهنأت الرئيس ياسر عرفات بمناسبة هذا الحدث التاريخي. وبدأ المجلس أعماله في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي ٩ أيار/مايو أعلن الرئيس عرفات تعيين سلطة تنفيذية للمجلس الفلسطيني مؤلفة من ٢١ عضوا. كما أسعد اللجنة أن

تلاحظ أن المجلس الوطني الفلسطيني قد تمكن، للمرة الأولى، من عقد اجتماعه في غزة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، وقرر إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المخالفة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأحاطت اللجنة علما أيضا ببدء مفاوضات الوضع الدائم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوائل أيار/مايو، وفقا للجدول الزمني الوارد في إعلان المبادئ الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأرجئت المفاوضات بعد اتخاذ عدد من القرارات الإجرائية.

٢٣ - كما لاحظت اللجنة بقلق بالغ تفاقم الحالة على الطبيعة، نتيجة لتدابير الأمن الاسرائيلية المتخذة في أعقاب الهجمات الانتحارية ضد المدنيين الاسرائيليين في شباط/فبراير وآذار/مارس. وقد أدى الإغلاق الممتد، والكامل أحيانا، لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، بصورة خاصة، إلى استمرار خنق الاقتصاد الفلسطيني، وسبب معاناة ومشقة جسيمة للشعب الفلسطيني.

٢٤ - ومما دعا للقلق بصورة خاصة المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها حكومة اسرائيل الجديدة والبيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء فيما يتعلق بأساس عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك القضايا المتصلة بالتسوية النهائية، وخاصة القدس، والمستوطنات، وعودة اللاجئين، والسيادة الفلسطينية، وهي المبادئ التوجيهية والبيانات التي تخرج، على ما يبدو، عن المبادئ المتفق عليها وتربط التنفيذ بقضايا دخيلة. وقد تأخرت إعادة انتشار القوات الاسرائيلية من الخليل، التي كان من المقرر أن تجري في شهر آذار/مارس، إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، ثم أرجئت مرة أخرى، مما شجع على عمليات الاستفزاز من جانب المستوطنين وأدى إلى زيادة التوتر في هذه المدينة بدرجة كبيرة. وكان استمرار انعدام المرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة يمس بوضع وسلامة الأراضي الفلسطينية بوصفها وحدة إقليمية واحدة، منصوص عليها في الاتفاقات، ويؤدي إلى عرقلة ممارسة السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها وإلى زيادة تفاقم الحالة الاقتصادية الخطيرة. ومما أقلق اللجنة أيضا تدخل اسرائيل في أنشطة أعضاء المجلس الفلسطيني الذين يمثلون قطاع القدس. ولاحظت اللجنة أيضا مع القلق أن مواصلة عمليات إعادة إنتشار القوات الاسرائيلية. التي كان من المقرر أن تبدأ بعد مرور ستة شهور على افتتاح المجلس، لم تبدأ في ٧ أيلول/سبتمبر وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

٢٥ - ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من الافراج عن عدد من السجناء، لا يزال نحو ٣ ١٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، كما لاحظت أن أقرباءهم، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، واجهوا صعوبات شديدة في زيارتهم بسبب إغلاق الأرض المحتلة لفترات مطولة. وأشارت اللجنة إلى أن الاتفاقات تنص على الافراج عن السجناء الفلسطينيين، على مراحل، باعتبار ذلك تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، من أجل إقامة أساس متين للثقة المتبادلة وحُسن النية بين الجانبين، وطلبت إلى إسرائيل الإفراج عن السجناء عملا بهذه الاتفاقات. وأعادت اللجنة كذلك تأكيد أن احتجاز السجناء داخل إقليم السلطة القائمة بالاحتلال يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، وطلبت إلى إسرائيل أن تحترم التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

٢٦ - وكان من شأن إغلاق المناطق الخاضعة للولاية الفلسطينية، والذي جرى فرضه في ٢٥ شباط/فبراير، أن أدى في واقع الأمر إلى تجزئة الأراضي إلى كثير من المساحات الصغيرة المحصورة والمعزولة عن بعضها البعض، وكذلك عن العالم الخارجي. وأفادت التقارير أن الإغلاق، الذي اتسم بأنه أكثر حالات الإغلاق تشددا منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧، استمر حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ دونما أي توقعات برفعه في المستقبل القريب، وأن التدابير التي أعلنتها اسرائيل من وقت لآخر للتخفيف من قبضة الإغلاق لم تكن كافية للعودة بالأمور إلى حالتها الطبيعية. وواجه قطاع غزة، على وجه الخصوص، تقييدات شديدة بل إنه تعرض لحظر شامل طويل الأمد على حركة الأشخاص والبضائع، وتقييدات على الإبحار لأغراض الصيد. وفي حين أفادت التقارير بأن الحالة في غزة كانت أكثر حدة، فقد تعرض الاقتصاد المحلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للاضطراب الشديد نظرا لعدم إمكانية تصدير المنتجات الزراعية أو استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات ولمشاريع الأشغال العامة. وهناك نحو ٠٠٠ ٧٠ من العمال الذين يعتمدون على العمل في اسرائيل من أجل كسب قوتهم، وقد مُنعوا من السفر للقيام بأعمالهم. وتأثر التعليم أيضا، إذ لم يتمكن المعلمون والطلاب من الانتقال بين المناطق، كما تم إغلاق الكثير من المدارس والجامعات. وأفادت التقارير أيضا أن ٢٠٠ ١ من طلاب غزة، الذين يتلقون تعليمهم في مؤسسات تعليمية في الضفة الغربية، تلقوا أوامر بالبقاء في بيوتهم خلال شهر آذار/مارس، ولم يتمكنوا من العودة إلى الدراسة. وتسبب الإغلاق أيضا في تدهور الحالة الصحية، لا سيما في غزة، حيث فرضت القيود على توفير المواد الغذائية والإمدادات الطبية، كما أن الكثيرين ممن هم في حاجة إلى علاج طبي عاجل، لا يتوافر محليا، قد مُنعوا من الحصول على تصاريح بالسفر إلى إسرائيل أو الضفة الغربية. ولاحظت اللجنة كذلك بقلق بالغ أن موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واجهوا تقييدات في الانتقال بحرية، كما تعرضت الأعمال الإنسانية التي يقومون بها للتوقف في وقت بالغ التأزم.

٢٧ - وأثنت اللجنة على الأمين العام ومنسقه الخاص في الأراضي المحتلة، وعلى منظومة الأمم المتحدة ككل، لاستجابتهم السريعة للحالة الطارئة، وللجهود المبذولة من أجل تخفيف قبضة الإغلاق وتهيئة فرص العمالة المحلية، فضلا عن مواصلة برنامج المساعدة من أجل تنمية الأراضي الفلسطينية على الرغم من الصعوبات الجمة على أرض الواقع. بيد أنه كان من دواعي قلق اللجنة البالغ ما لاحظته، في تقرير الأمين العام، من توقعات بأن الإغلاق سيكلف الاقتصاد الفلسطيني نحو ٨٠٠ مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٦، وستنجم عنه بطالة يربو متوسطها على نسبة ٣٠ في المائة (أكثر من ٥٠ في المائة في غزة). وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أن هذا الإغلاق الصارم كان بمثابة عقوبة جماعية للـ ٢,٥ مليون فلسطيني الذين يعيشون في الأرض المحتلة، بما يتنافى مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال بالاحتياجات الأمنية لإسرائيل لأنه ضاعف من الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن بالنسبة للفلسطينيين، وعرض للخطر مشاريع المساعدة التي يقوم بها المجتمع الدولي، ومن ثم قوض إنجازات عملية السلام، وزاد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. وطلبت اللجنة إلى المجتمع الدولي، ولاسيما البلدان المانحة، مواصلة بذل قصارى الجهود سعيا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين كدعامة لا بد منها لتحقيق السلام.

٢٨ - وساور اللجنة قلق بالغ إزاء ما يترتب على الإغلاق الطويل الأمد من آثار سلبية على مستقبل القدس، وهي المسألة التي يتعين التفاوض بشأنها كجزء من التسوية النهائية، على النحو المتفق عليه في إعلان المبادئ المؤرخ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولاحظت اللجنة أن الإغلاق قد حال عمليا دون وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، وبذلك حرم الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية من الوصول إلى أهم المراكز الدينية والثقافية والاجتماعية الخاصة بهم، وعزل فلسطينيي القدس عن الامتداد الخلفي الطبيعي لأرضهم، وأدى إلى خنق اقتصاد القدس الشرقية. ولاحظت اللجنة أيضا بقلق شديد أن الحكومة الإسرائيلية كثفت من جهودها ضد المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، متجاهلة بذلك الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء شيمون بيريز إلى وزير خارجية النرويج الراحل، يوهان يورغن هولست، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. كما جرى اتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى سحب وضع الإقامة من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس. وأعربت اللجنة عن الانزعاج لما جرى القيام به في المدينة القديمة، في آب/أغسطس، من إزالة مبنى يخص جمعية برج اللقلق، التي توفر الخدمات للأطفال الفلسطينيين، بمن فيهم المعوقون جسمانيا. واعتبرت اللجنة أن هذه التدابير تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. كما تشكل انتهاكا لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة، التي تحظر أي محاولة لتغيير طابع القدس وتكوينها الديمغرافي ووضعها.

٢٩ - ورحبت اللجنة بنقل مقر الأونروا من فيينا إلى مدينة غزة. وأحاطت اللجنة علما بالتوقيع، في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، على اتفاق المقر بين الأونروا والسلطة الفلسطينية. وأعربت اللجنة، في الوقت ذاته، عن القلق إزاء القيود المالية التي تواجه الوكالة، وأعربت عن الأمل في أن تتوفر لها التبرعات غير المسددة التي جرى الإعلان عنها، فضلا عن الأموال المقدمة على سبيل التبرع، لتمكين الوكالة من مواصلة تقديم خدماتها الحيوية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

٣٠ - وأعربت اللجنة كذلك عن بالغ قلقها إزاء ما أعلنته حكومة إسرائيل من بيانات وقرارات متعلقة بالسياسة العامة تنذر بالتوسع مجددا في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. ونوهت اللجنة إلى التقارير التي أفادت بأن وزير البنية الأساسية الوطنية في إسرائيل أعلن، في نهاية تموز/يوليه، استئناف العمل بالخطط الرامية لبناء طريقين سريعين عبر الضفة الغربية لربط المستوطنات اليهودية بإسرائيل. وأفادت التقارير أيضا أن مجلس الوزراء الاسرائيلي قرر، في ٢ آب/أغسطس، رفع القيود التي كانت الحكومة السابقة قد فرضتها في عام ١٩٩٣ على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبسيط إجراءات الموافقة عن طريق وضعها مباشرة تحت مسؤولية وزير الدفاع. وفيما بعد، أفادت التقارير بأن الحكومة تعهدت بتوفير ٥ ملايين دولار كمعونة للمستوطنين، وفي ١٩ أيلول/سبتمبر وافقت السلطات الاسرائيلية على خطط لبناء نحو ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وأشارت اللجنة إلى التقارير التي أفادت بأنه على الرغم من القيود التي كانت مفروضة في ظل الحكومة السابقة، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية وغزة قد زاد بالفعل بنسبة ٤٥ في المائة (من ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ١٤٥ نسمة، باستثناء

المستوطنين في منطقة القدس الشرقية) خلال السنوات الأربع الماضية. واعتبرت اللجنة أن سياسات وممارسات الاستيطان هي من أخطر التهديدات التي تواجه الشعب الفلسطيني وعملية السلام ذاتها. ولاحظت اللجنة أن هذه التدابير تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، ومع أحكام الاتفاقات التي تنص على الحفاظ على سلامة ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة الانتقالية، انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم. وأشارت اللجنة إلى ما تثيره هذه المسألة من قلق كبير على الصعيد الدولي، وطلبت إلى جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، تكثيف الجهود ضد سياسة المستوطنات ولحماية القدس.

٣١ - وفي بيان صحفي صادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[٧]، أعرب مكتب اللجنة عن الارتياح لاستئناف مفاوضات السلام الاسرائيلية الفلسطينية في ٤ أيلول/سبتمبر في بيت حانون بقطاع غزة. ورحب المكتب بالاجتماع المعقود بين رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس وزراء اسرائيل، بنيامين نتنياهو، كخطوة هامة نحو التنفيذ التام للاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين الجانبين. وأعرب المكتب عن الأمل في أن يمهد هذا الاجتماع السبيل إلى مواصلة إجراء مناقشات موضوعية بشأن المسائل المتصلة بالوضع الدائم.

٣٢ - وأعربت اللجنة عن القلق إزاء استمرار عدم تقيد الجانب الاسرائيلي بأحكام الاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي تم التوصل إليها حتى الآن. ولا يزال من دواعي قلق اللجنة بوجه خاص، خلال الشهور الأخيرة، مسألة التأخير في إعادة نشر القوات الاسرائيلية من مدينة الخليل، مما يشكل انتهاكا لهذه الاتفاقات.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أحاطت اللجنة علما مع الانزعاج، بأن السلطات الاسرائيلية قامت، انتهاكا منها لالتزامات اسرائيل بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بفتح مدخل نفق بجوار الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة، مما عرض للخطر أمن وسلامة المسجد الأقصى وأساسات المقدسات الإسلامية المقامة فوق النفق. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن بالغ قلقها لتصاعد العنف الذي أدى الى وفاة وإصابة أكثر من ٥٠ من المدنيين الفلسطينيين، علاوة على الخسائر بين أفراد الشرطة الفلسطينية والعسكريين الاسرائيليين.

٣٤ - ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لتسوية الحالة واستئناف عملية السلام. كما أحاطت علما بمؤتمر القمة المعني بالشرق الأوسط، الذي عقد في واشنطن العاصمة يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بناء على دعوة من رئيس الولايات المتحدة، والذي شارك فيه الملك حسين، ملك الأردن، ورئيس وزراء اسرائيل، ورئيس السلطة الفلسطينية. كما رحبت بتصميم الأطراف على تجديد وتكثيف المفاوضات بشأن كيفية تنفيذ أحكام اتفاقات السلام التي سبق أن توصلت إليها. وفي هذا الصدد، كررت اللجنة الإعراب عن تأييدها القوي لعملية السلام، وتصميمها على الا تدخر جهدا في سبيل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته.

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ ألف

١ - رد الفعل إزاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(أ) رسالة موجهة الى الأمين العام والى رئيس الجمعية العامة

٣٥ - في رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/418-S/1996/795)، أعرب رئيس اللجنة عن بالغ القلق إزاء تصاعد أعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة عقب القرار الاسرائيلي بفتح مدخل جديد الى النفق الأثري في القدس الشرقية، الذي يمتد تحت الممتلكات الفلسطينية بطول الحائط الغربي للحرم الشريف، ثالث أكبر المواقع المقدسة في الإسلام.

٣٦ - وذكر الرئيس أن هذه التطورات المأسوية تأتي في أعقاب تحذيرات متكررة إزاء ما ينعكس على آمال الفلسطينيين وأوضاع معيشتهم من آثار مدمرة ناجمة عن تأخر اسرائيل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، وإغلاقها الممتد للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، واستئنافها مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وما تتخذه من إجراءات ضد الممتلكات والمؤسسات الفلسطينية في القدس. وقال إن اللجنة ترى أن الأحداث الحالية تبين هشاشة عملية السلام، وتقتضي أن ترجع اسرائيل بصورة عاجلة عما اتخذته من تدابير، وأن تشجع المصالحة مع الشعب الفلسطيني، وأن تستأنف المفاوضات الجوهرية الرامية الى التوصل الى تسوية نهائية عاجلة تتفق مع الشرعية الدولية.

(ب) الإجراء المتخذ في إطار مجلس الأمن

٣٧ - بناء على طلب الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة، بصفته رئيس المجموعة العربية لشهر نيسان/أبريل ١٩٩٦، المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦[٨] عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، للنظر في الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

٣٨ - وقد اشترك رئيس اللجنة بالنيابة في مناقشة هذه المسألة يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، حيث أدلى ببيان باسم اللجنة[٩]، ذكر فيه أن القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بحصار وإغلاق الحدود الاسرائيلية مع الأرض الفلسطينية قد أدى الى صعوبات اقتصادية والى تفاقم التوترات في المنطقة ويشكل مصدر قلق بالغ للجنة. وقال إن هذا الإجراء جعل حياة الناس في الأرض الفلسطينية بالغة الصعوبة وإن ذلك الوضع قد يؤدي الى ازدياد الصعوبات في العلاقات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٣٩ - وأضاف أن هذه السياسة الاسرائيلية أدت الى تصعيد سريع للصعوبات التي يواجهها السكان الفلسطينيون قاطبة، وقد بلغ نقص إمدادات الغذاء والبطالة الجماعية مستويات الأزمة. وأصبح المرضى

والموظفون الطبيون على حد سواء غير قادرين على السفر من منطقة الى أخرى في الضفة الغربية للوصول الى المستشفيات والعيادات، حتى في حالات الطوارئ. وأصيبت مجالات التعليم والزراعة والنشاط التجاري باختلالات خطيرة. ومنع موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية، بمن فيهم الرعايا الأجانب، من التنقل بين المناطق السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار الى أن اللجنة ترى أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وأوضح أن السياسة التي تنتهجها اسرائيل تتناقض مع مفهوم إقرار السلام على أساس الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان. وقال إن الرد على أعمال العنف التي ترتكبها بعض العناصر ينبغي ألا يوجه ضد الشعب الفلسطيني ككل وألا يعرقل عملية السلام.

٤٠ - وقال إنه يطلب باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من مجلس الأمن ومن راعيي عملية السلام أن يمارسوا نفوذهم القوي لإقناع حكومة اسرائيل بإنهاء سياسة الإغلاق غير العادلة للحدود الاسرائيلية مع الأرض الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يقنع الأطراف المعنية بأن تمضي بسرعة بعملية السلام بوصفها الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وذكر أن اللجنة تشعر كذلك ببالغ القلق إزاء الأثر السلبي المترتب على جميع الفلسطينيين من جراء الصراعات المسلحة التي اندلعت مؤخرا والقصف والغارات الجوية الاسرائيلية في جنوب لبنان وفي ضواحي بيروت.

٤١ - وقد اختتم مجلس الأمن مناقشته العامة يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ دون أن يقرر أية تدابير محددة فيما يتعلق بالبند قيد النظر.

٤٢ - وفي رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦[١٠]، أشار رئيس اللجنة الى قرار إجرائي اتخذه مجلس الأمن بتبسيط قائمة المسائل المعروضة على المجلس، ونقل اعتراض اللجنة على قرار حذف البنود المتصلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقضية فلسطين، ومشكلة الشرق الأوسط من القائمة، وقال إن اللجنة تعتقد أنه الى حين تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي في الشرق الأوسط، الذي تشكل قضية فلسطين صلبه، تسوية شاملة وعادلة ودائمة، وفقا للشرعية الدولية، ينبغي أن تظل هذه البنود على قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن، لأنها ما زالت مسائل تقع تحت مسؤوليته في إطار صيانة السلام والأمن الدوليين (S/1996/667).

٤٣ - واجتمع مجلس الأمن في يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بناء على طلب الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية، بصفته رئيس المجموعة العربية لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[١١] وكذلك استجابة لرسالة من الممثل الدائم لمصر[١٢]، تؤيد طلب عقد اجتماع لمجس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة، واتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك إغلاق مدخل الى نفق يمتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة.

٤٤ - وقد اشترك رئيس اللجنة في المناقشة حيث ذكر أن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة بفتح نفق في مدينة القدس القديمة - أقدس المواقع - في أعقاب إغلاق الأرض الفلسطينية لعدة أشهر؛ ومصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات أو طرق حول المناطق التي يقطنها الفلسطينيون؛ وتدابير الترويع التي تُتخذ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، كلها أمور تدل على أن إسرائيل تريد خنق الأرض الفلسطينية اقتصاديا وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، تمشيا مع الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن.

٤٥ - وأضاف أن ذلك يجعل من المهم أن يمارس المجتمع الدولي الضغط وأن يتخذ التدابير اللازمة من أجل رفع ما تفرضه سلطات الاحتلال دون رحمة من إغلاق على الأرض الفلسطينية وقيود على حركة الفلسطينيين؛ ومن أجل تنفيذ إعادة نشر القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل في الضفة الغربية وفقا لما تقضي به اتفاقات السلام المؤقتة التي وقعت عليها الحكومة الإسرائيلية السابقة؛ ومن أجل وقف بناء وتوسيع المستوطنات؛ ومن أجل إغلاق النفق نهائيا؛ وأخيرا من أجل قيام المشاركين في عملية السلام - تخييبا لظن أعداء السلام - باستئناف هذه العملية التي تجري منذ عام ١٩٩٣.

٤٦ - وقال إنه بالنظر إلى الموقف الذي تتخذه إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لا تزال على بالغ قلقها إزاء الحالة التي أوجدتها إسرائيل، بذريعة أمنها والتي تضر بشعب بأسره أمله المشروع هو أن يعيش في وطنه في سلام.

٤٧ - واغتنم الرئيس الفرصة لكي يوجه نداء عاجلا إلى السلطات الإسرائيلية لكي تعيد النظر في سياستها الحالية القائمة على الاحتقار والمجابهة، وبأن تلتزم جادة، حسب ما طالب به المجتمع الدولي باستمرار، بإعادة إيجاد الظروف التي تشيع مناخا من الثقة والأمل وذلك بالعودة بعملية السلام إلى مسارها الصحيح - وهو مسار السلام الذي يعود بفوائده على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي معا.

٤٨ - وألقى بيانات أمام مجلس الأمن خمسون متكلما معظمهم من وزراء الخارجية، وفي نهاية المناقشة اعتمد المجلس القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأغلبية ١٤ صوتا مؤيدا وعدم معارضة أحد وامتناع عضو واحد عن التصويت.

٤٩ - وقد دعا مجلس الأمن في هذا القرار إلى الوقف الفوري لجميع التصرفات التي نجم عنها تفاقم الحالة والى الرجوع عن تلك التصرفات التي كانت لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وإلى كفالة سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين؛ وإلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى أساسها المتفق عليه وتنفيذ الاتفاقات في وقتها؛ وقرر أن يتابع الحالة عن كثب وأن يبقي المسألة قيد نظره.

٢ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٥٠ - واصلت اللجنة، عن طريق رئيسها، المشاركة، حسبما ارتئي ضروريا، في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وخلال الفترة التي انقضت منذ تقديم تقريرها السابق إلى الجمعية العامة، كانت اللجنة ممثلة برئيسها في الدورة العادية الرابعة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وفي الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة المعقودتين في ياوندي، في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ومن ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، على التوالي (A/51/524).

٥١ - وفي جلسة اللجنة ٢٢٢، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أبلغ الرئيس اللجنة بأن منظمة الوحدة الأفريقية قد استعرضت التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط، وبالأخص الحالة المتدهورة التي أعقبت أعمال العنف التي هددت عملية السلام. وقد امتدحت المنظمة القيادة الفلسطينية وشددت على أن الإعلانات السياسية التي صدرت عن الحكومة الإسرائيلية الجديدة في الآونة الأخيرة قد سببت بالغ القلق للزعماء في جميع أنحاء العالم. واشترك رئيس اللجنة في المناقشة وشدد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير الممكنة لدعم مواصلة عملية السلام. واعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قرارين، أحدهما بشأن قضية فلسطين، والآخر بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

٣ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية

٥٢ - ظلت اللجنة تتابع باهتمام بالغ الأنشطة التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين. ولاحظت اللجنة بصفة خاصة استمرار التأييد القوي من جانب المجتمع الدولي لعملية السلام الجارية وللاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين الطرفين. وفي الوقت ذاته، تزايد قلق المجتمع الدولي من أن التطورات الجارية على أرض الواقع تقوض الانجازات التي حققتها عملية السلام، وكثف جهوده من أجل ضمان التنفيذ التام والفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها والعمل على تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات. ولاحظت اللجنة كذلك الطابع الملح الذي عالج به المجتمع الدولي الحالة الاقتصادية الحرجة في الأرض الفلسطينية والحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. وأحاطت اللجنة علما بوجه خاص بالوثائق التالية:

(أ) مقتطفات من البيان الختامي والتقارير التي اعتمدت في اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، المعقود في نيويورك، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (A/50/723-S/1995/927، المرفقات)؛

(ب) مقتطفات من البيان الختامي وإعلان مسقط المعتمدين في اجتماع القمة السادس عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعقود في مسقط، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/51/65-S/1995/1070، المرفق)؛

(ج) مقتطفات من البيان الختامي والقرارات التي اعتمدها المؤتمر الاسلامي الثالث والعشرون لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، المعقود في كوناكري، في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/50/953-S/1996/344، المرفقات)؛

(د) القرار ٢/٤٠، بشأن إشراك المرأة في عملية السلام في الشرق الأوسط، الذي اعتمدته لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين، المعقودة في نيويورك، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦[١٣]؛

(هـ) بيان الرئيسين المشاركين (مصر والولايات المتحدة الأمريكية) لمؤتمر قمة صانعي السلام، الصادر في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ في شرم الشيخ، مصر، (A/51/91-S/1996/238، المرفق)؛

(و) مقتطفات من البلاغ الصحفي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة والخمسين، المعقودة في الرياض، يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦ (A/51/119 S/1996/305، المرفق)؛

(ز) القرارات من ٢/١٩٩٦ إلى ٦/١٩٩٦، المتعلقة بقضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط، التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في جنيف، في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦[١٤]؛

(ح) مقتطفات من البلاغ الصحفي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة والخمسين، المعقودة في الرياض، يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/158 S/1996/409، المرفق)؛

(ط) مقتطفات من البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي، المعقود في القاهرة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/50/986-S/1996/474، التذييل)؛

(ي) مقتطفات من البيان الختامي للرئيس، في مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، المعقود في ليون، فرنسا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/208-S/1996/543، المرفق الأول)؛

(ك) قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٥ و ١٩٩٦/٤٠ بشأن المستوطنات والمرأة الفلسطينية على التوالي، اللذان اعتمدهما المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، المعقودة في نيويورك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

(ل) القرار CM/RES.1654 (LXIV) الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، في دورته العادية الرابعة والستين، المعقودة في ياوندي، في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. (A/51/524)؛

(م) القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية في اجتماعها المعقود في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في القاهرة؛

(ن) مقتطفات من البلاغ الصحفي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الستين المعقودة في الرياض، يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/387-S/1996/767، المرفق)؛

(س) مقتطفات من البيان الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن[١٥]؛

(ع) رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، بصفته رئيس القمة السابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ورئيس لجنة القدس (A/51/419-S/1996/798، المرفق)؛

(ف) إعلان صادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، (A/51/447-S/1996/825، المرفق)؛

(ص) مقتطفات من البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في نيويورك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/473-S/1996/839، المرفق).

باء - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٠/٨٤ ألف و باء

٥٣ - وفقا لما أذنت به الجمعية العامة للجنة في الفقرة ٥ من قرارها ٥٠/٨٤ ألف، قررت اللجنة إدخال عدد من التعديلات على برنامج عملها لعام ١٩٩٦، لجعله أكثر مواءمة وفعالية بالنسبة للتطورات الجديدة على أرض الواقع، مع تقليل النفقات العامة استجابة للأزمة المالية للأمم المتحدة. ورأت اللجنة، بوجه خاص،

أن الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية التي تعقد برعايتها لا تزال تشكل آلية مفيدة للنظر المتعمق في القضايا ذات الأولوية، وقررت مواصلة هذا البرنامج، مع تبسيطه وزيادة تركيزه لتحقيق أقصى استفادة ممكنة. وقررت اللجنة، كسابق عهدها، دعوة شخصيات فلسطينية وإسرائيلية للاشتراك في جميع المناسبات التي تنظم برعايتها بهدف تعزيز التفاهم المتبادل وإجراء تحليل ملموس وعملي المنحى لأهم المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، فضلا عن التعريف بصورة أفضل بأعمال اللجنة وأهدافها. وقررت اللجنة أيضا أن تواصل تعاونها وتوسع من اتصالاتها مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر في جميع المناطق وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. وقررت اللجنة أيضا، بناء على ما لاحظته من رغبة قوية أبداها العديد من المنظمات غير الحكومية، أن تنظر في تنظيم مناسبة في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية لتناول الجوانب المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

٥٤ - واتخذت اللجنة أيضا قرارات بشأن عدد من الأنشطة الجديدة بغرض توسيع اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في المناطق الواقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية. وتتوخى اللجنة، على وجه الخصوص، دعوة مسؤولين من السلطة الفلسطينية وشخصيات فلسطينية أخرى إلى الاجتماعات الخاصة التي تعقدها اللجنة لإطلاع أعضائها وأعضاء الوفود الآخرين على التطورات الهامة الجارية على أرض الواقع والاحتياجات الناشئة للشعب الفلسطيني التي يتعين تلبيتها عن طريق إجراءات دولية. وقررت اللجنة أيضا أن تنظر في سبل ووسائل تنمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، بما في ذلك المشاركة في اجتماعاتها.

٥٥ - وطلبت اللجنة أيضا من شعبة حقوق الفلسطينيين أن تقوم، بالتعاون مع المكاتب المختصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، باستكشاف امكانية إدخال برامج تدريب للموظفين الفنيين الفلسطينيين الشبان، من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، لكي يكتسبوا مزيدا من المعارف والفهم فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة وغاياتها. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الشعبة وجهت الدعوة إلى اثنين من موظفي السلطة الفلسطينية لحضور فترة تدريب أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

٥٦ - وواصلت اللجنة في تنفيذها لمختلف جوانب برنامج عملها، ووفقا لولايتها، إعطاء أولوية عليا لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والترويج للتنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين؛ وحشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة إليه. وواصلت اللجنة التعاون مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.

١ - الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية

٥٧ - على غرار ما حدث في الماضي، رصدت في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧[١٦] اعتمادات لعقد حلقات دراسية وندوات للمنظمات غير الحكومية كل سنة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكل سنتين في المناطق الأخرى، فضلا عن عقد اجتماع دولي واجتماعين تحضيريين للمنظمات غير الحكومية كل سنة. وقررت اللجنة أنه ينبغي الجمع، قدر الإمكان، بين هذه المناسبات وأن بعضها ممكن تأجيله، مع إعادة توزيع جزء من الوفورات الناتجة عن ذلك على الأنشطة الجديدة السالفة الذكر. وبناء على ذلك اتفقت اللجنة على خطة مبسطة للاجتماعات المزمع عقدها في عام ١٩٩٦ تتألف من: (أ) جلسة مشتركة للمشاورات مع ممثلي لجان التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية؛ (ب) حلقة دراسية معنية بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني؛ (ج) ندورة للمنظمات غير الحكومية في منطقة أمريكا الشمالية؛ (د) ندوة مشتركة للمنظمات الأوروبية غير الحكومية واجتماع للمنظمات غير الحكومية الدولية. وقررت اللجنة أيضا، من حيث المبدأ، إذ لاحظت أنها لم تنظم منذ عدة سنوات أي مناسبات في المنطقة الآسيوية، أن تعقد حلقة دراسية بالاشتراك مع ندوة للمنظمات غير الحكومية في آسيا في مطلع عام ١٩٩٧، وذلك رهنا بالمشاورات التي ستجريها مع البلدان المضيفة المرتقبة.

(أ) اجتماع المشاورات مع ممثلي لجان التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية

٥٨ - عقد في ١ و ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ في المقر اجتماع للمشاورات مع ٢٢ ممثلا من لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة أمريكا الشمالية التنسيقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين. وأحاط مكتب اللجنة ممثلي المنظمات غير الحكومية علما بما استجد مؤخرا من تطورات في الحالة السياسية، وموقف اللجنة، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، وبرنامج العمل الذي تتوخاه اللجنة لعام ١٩٩٦. ومن جانبهم، قدم المشاركون من المنظمات غير الحكومية معلومات عن أنشطة لجان التنسيق ومنظماتها الأعضاء، وكذلك أنشطة الدوائر المناصرة للمنظمات غير الحكومية ككل. ونظر الاجتماع في مختلف جوانب التعاون في المستقبل بين اللجنة ولجان التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية والدوائر المناصرة للمنظمات غير الحكومية ككل، علاوة على الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها شعبة حقوق الفلسطينيين بهدف تعزيز برنامج المنظمات غير الحكومية. كما تبادل المشاركون وجهات النظر فيما يتعلق بشكل المناسبات التي ستنظمها الشعبة في المستقبل للمنظمات غير الحكومية برعاية اللجنة، والجوانب التنظيمية لتلك المناسبات.

(ب) الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

٥٩ - عقدت حلقة دراسية كان موضوعها "بناء الاقتصاد الفلسطيني" في القاهرة، في الفترة من ٢١ الى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وأعربت اللجنة عن عميق تقديرها لحكومة مصر لما أبدته من تعاون بتوفيرها مكان عقد الحلقة الدراسية واتخاذ مختلف الترتيبات اللازمة لعقد هذه الحلقة الدراسية الهامة.

٦٠ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يضم السيد إيبرا ديخوان كا (السنغال)، رئيس اللجنة؛ والسيد روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، المقرر؛ والسيد بدرو نونيز - موسكيرا (كوبا)؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين). واضطلع أعضاء مكتب اللجنة بنفس صلاحياتهم في الحلقة الدراسية.

٦١ - وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى السيد محمد عادل الصفتي، وكيل الوزارة الأول بوزارة خارجية مصر بكلمة. وتلا السيد بيتر هانسن، ممثل الأمين العام والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بيانا بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. كما تكلم السيد إيبرا ديغوان كا، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأدلى ببيان كل من السيد زهدي النشاشيبي، وزير المالية في السلطة الفلسطينية ورئيس الصندوق الوطني الفلسطيني، والسيد سعيد كمال، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

٦٢ - وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٦٢ من الحكومات المانحة وغيرها من الحكومات، فضلا عن ٣ منظمات حكومية دولية، و ١٦ من مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة، و ٨ منظمات غير حكومية. وقدم اثنان وعشرون خبيرا، من بينهم عدة مسؤولين بالسلطة الفلسطينية، ورقات بحثية.

٦٣ - ونظر المشاركون، خلال الحلقة الدراسية، في مجموعة عريضة من القضايا المتعلقة بالمساعدة الدولية المقدمة الى الشعب الفلسطيني، وبالتعمير وزيادة تنمية الاقتصاد الفلسطيني والآثار السلبية لعمليات الاغلاق المتكررة من جانب السلطات الاسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة مما نجم عنه الحد من التبادل الاقتصادي بين المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، واضطراب النشاط الاقتصادي الفلسطيني. وقدم التقرير الختامي للحلقة الدراسية إلى الأمين العام ضمن رسالة موجهة من رئيس اللجنة (A/51/166-E/1996/67) لتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يصدر التقرير كذلك ضمن منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين (للاطلاع على عناوين مواضيع الجلسات العامة، ومناقشات اجتماعات المائدة المستديرة، وأسماء الخبراء، انظر المرفق الأول).

(ج) ندوة المنظمات الاقليمية غير الحكومية في أمريكا الشمالية

٦٤ - عقدت ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في نيويورك في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٦٥ - ومثل اللجنة وفد يضم السيد ايبرا ديغوان كا (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد؛ والسيد عبد الغفور (أفغانستان)؛ والسيد برونو أ. رودريغيز باريا (كوبا)، نائبا رئيس اللجنة؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين).

٦٦ - وحضر الندوة ممثلون عن ٨٠ منظمة غير حكومية، كان منهم ٢١ مراقبا و ١٢ من الخبراء وقادة حلقات العمل و ١٦ حكومة واثنتان من المنظمات الحكومية الدولية و ٦ من هيئات ووكالات الأمم المتحدة.

٦٧ - وكان موضوع الندوة "نحو تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين" (للاطلاع على عناوين مواضيع الجلسات العامة وأسماء الخبراء، انظر المرفق الثاني).

٦٨ - واغتنم المشاركون في الندوة الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات ولوضع الأنشطة والاستراتيجيات المنسقة تضامنا مع الشعب الفلسطيني. وقامت المنظمات غير الحكومية المشاركة كذلك بانتخاب لجنة تنسيق جديدة على أساس هيكل منقح يقضي بتناوب نصف العضوية كل عامين. وسوف يصدر تقرير الندوة كأحد منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

(د) الندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية والاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

٦٩ - استجابة للرغبة التي أعرب عنها ممثلو المنظمات غير الحكومية المشاركون في اجتماع المشاورات مع اللجنة، قررت اللجنة أن تعقد الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية لعام ١٩٦٦ في الأرض الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وفي أعقاب ذلك، أطلع الرئيس اللجنة، في جلستها ٢٢٢ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أنه قد طلب، في رسالة موجهة الى السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، عقد الاجتماع للمنظمات غير الحكومية بشأن فلسطين في الأرض الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ملتمسا موافقته على عقدها. وقد رحب السيد عرفات في رده بعقد الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية في غزة برعاية السلطة الفلسطينية، وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاجتماع دورا هاما وفعالا في الجهود الرامية الى تعزيز المساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطيني.

٧٠ - ووجه رئيس اللجنة رسالة الى القائم بأعمال البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة، شرح فيها الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تعزيز التفاهم والعلاقات المتبادلة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وفي تشجيع التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والتمس تعاون حكومة اسرائيل فيما يتعلق ببعض الترتيبات المعنية اللازمة لعقد هذا الاجتماع في غزة.

٧١ - بيد أن اللجنة خلصت، إثر استعراضها للتطورات الأخيرة، وقبل أن تتسلم ردا من البعثة الاسرائيلية، أن الحالة الفعلية التي تسود الأرض الفلسطينية نتيجة للتدابير الاسرائيلية المتخذة انتهاكا للاتفاقات المبرمة بين الجانبين، وبخاصة القيود التي فرضتها حكومة اسرائيل على حرية التنقل بين المقيمين في غزة والضفة الغربية، وعزل الأرض الفلسطينية عن العالم الخارجي، سوف تعوق نجاح عقد مثل هذا الاجتماع إعاقة بالغة، ومن ثم قررت اللجنة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ عقد هذا الاجتماع في جنيف في الفترة من ٢ الى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٧٢ - ووردت لاحقا، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ مذكرة شفوية موجهة من البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة الى الأمانة العامة للأمم المتحدة تفيدها بموقف اسرائيل السلبي فيما يتعلق بعقد هذا الاجتماع. وفي ردها على هذه المذكرة الشفوية، أكدت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة أن الاتفاقات الاسرائيلية الفلسطينية لا تشتمل على أي أحكام تتطلب موافقة اسرائيل على عقد الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية في مدينة غزة.

٧٣ - وشعرت اللجنة بخيبة الأمل، بل الأسى، للرد الإسرائيلي الذي لا يتمشى مع روح عملية السلام ويتجاهل الموقف البناء الذي اتخذته اللجنة منذ بدء تلك العملية، فضلا عن جهودها المبذولة من أجل تشجيع الحوار والتفاهم المتبادل، وهما الأساسان الجوهريان للسلام الحقيقي بين الشعوب. ورأت اللجنة أيضا، استنادا إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن بين الطرفين، أن تنظيم مناسبة من هذا القبيل في المنطقة الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية لا يتطلب موافقة الحكومة الاسرائيلية بالرغم من وجود حاجة إلى تعاونها فيما يتعلق بضمان حرية المرور. وفي ضوء أهمية عقد اجتماعات من ذلك القبيل في المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، تأمل اللجنة في أن يتيسر تحقيق التعاون من جانب الحكومة الإسرائيلية في المستقبل بوصفه تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة.

٧٤ - وحضر الندوة الاوروبية للمنظمات غير الحكومية والاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية ٢١ خبيرا وممثلون عن ٨٠ منظمة من المنظمات الحكومية، حضر ١٦ منهم كمراقبين. كما حضره ممثلو ٢٦ حكومة و ٩ وكالات وهيئات تابعة للأمم المتحدة و ٣ منظمات حكومية دولية و ٤ لجان تنسيق تابعة للمنظمات غير الحكومية، ووفد يمثل فلسطين.

٧٥ - ومثّل اللجنة وفد مكون من السيد إيبرا ديغين كا (السنغال) رئيس اللجنة ورئيس الوفد؛ والسيد روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة) مقرر اللجنة؛ والسيد بيدرو نونيز - موسكيرا (كوبا)؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين).

٧٦ - وقد أعدت اللجنة برنامج الاجتماع مع مراعاة الاقتراحات المقدمة من أعضاء لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في المشاورات المعقودة بين اللجنة وممثلي المنظمات غير الحكومية التي أجريت في نيويورك في ١ و ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ وفي المشاورات التالية التي أجريت مع رئيسي كل من لجنة التنسيق الدولية ولجنة التنسيق الأوروبية. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع المشترك "بناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين".

٧٧ - وفي الجلسة الافتتاحية، وجه الأمين العام رسالة تلاها ممثله السيد فلاديمير بيتروفسكي، وكيل الأمين العام والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتكلم السيد إيبرا ديغوان كا بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأدلى السيد أسعد عبد الرحمن عضو

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين ببيان. وأدلى أيضا ببيان كل من السيد دون بيتس، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، والسيد جون غي، رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

٧٨ - وقدم الخبراء المدعوون عروضا في ثلاث جلسات عامة. (للاطلاع على مواضيع الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة وأسماء الخبراء انظر المرفق الثالث)

٧٩ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشاركة بيانا رحبت فيه بالتطورات الإيجابية المرتبطة بعملية السلام في الشرق الأوسط، ولو أنها لاحظت مع القلق البالغ عمليات التأخير المتكررة في تنفيذ الاتفاقات نصا وروحا. ولقد وضعت تدابير معينة اتخذتها الحكومة الإسرائيلية عراقيل هامة أمام عملية السلم، ومن ثم فإنها تقوض الثقة وتشكل تهديدا حقيقيا لضمان التوصل إلى سلام عادل ودائم. ويمثل استمرار سجن السجناء المحتجزين الفلسطينيين مصدر قلق شديد للمنظمات غير الحكومية التي أدانت عمليات الترويع وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس، ونددت بشدة بأعمال الترويع والإهانة والعقاب الإسرائيلية الموجهة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك إغلاق القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة وفرض القيود على السفر وعرقلة حرية العبادة والحيلولة دون الانتقال الحر للسلع والأشخاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٨٠ - وكررت المنظمات غير الحكومية الإعراب عن تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحق في العودة وفي إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وأعلنت أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض. وطلبت المنظمات غير الحكومية من البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين أن تحترم حقوقهم المدنية والاجتماعية والسياسية وأن تحافظ عليها إلى أن يسمح لهم بممارسة حقهم في العودة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بما قطعه على نفسه من التزامات بمساعدة الجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني في عمليات بناء الدولة وفي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن يحثا إسرائيل على الامتثال للاتفاقات المبرمة. وهنأت المنظمات غير الحكومية السلطة الفلسطينية على إجراء أول انتخابات وأكدت مجددا عن تأييدها لتوطيد حكم القانون والقيم الديمقراطية والتعددية السياسية وتمتع الشعب الفلسطيني تمتعا تاما بحقوقه غير القابلة للتصرف.

٨١ - وأعلنت المنظمات غير الحكومية عن التزامها بالتأثير على حكومة كل منها وتسجيلها ما يساورها من قلق إزاء امتثال إسرائيل للاتفاقات المبرمة. وطلب من المنظمات غير الحكومية أن تبذل جهودا متضافرة للإعلان عن أي انتهاك إسرائيلي لحقوق الإنسان للفلسطينيين. وحثت المنظمات المشاركة على تطوير التعاون بين المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية - الفلسطينية استنادا إلى التفهم المتبادل والالتزام بالتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم. وستسعى المنظمات غير الحكومية إلى إيجاد دعم عام للشعب الفلسطيني من خلال حملات تتناول مواضيع مستقبل القدس، والمستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في القدس

الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وسيصدر تقرير الاجتماع كمنشور من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٢ - البحث والرصد والمنشورات

٨٢ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة للمساهمة الجوهرية التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين بوصفها مركزا للبحوث والرصد وإعداد الدراسات وجمع ونشر المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين وطلبت من الشعبة أن تواصل، بالتشاور معها، تحقيق برنامجها المتعلق بإصدار المنشورات.

٨٣ - ورأت اللجنة أن الدراسات والنشرات ومذكرات المعلومات والتقارير وغيرها من المواد التي تنشرها الشعبة يجب أن تنصب على القضايا ذات الأولوية التي ستتناولها اللجنة في عام ١٩٩٦ بغية تعزيز جدواها في هذه المرحلة الهامة.

٨٤ - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن شعبة حقوق الفلسطينيين واصلت، وفقا لولايتها، الاستجابة للطلبات المقدمة للحصول على المعلومات، وإعداد وتوزيع المنشورات التالية:

(أ) النشرات الشهرية التي تغطي أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها بشأن قضية فلسطين، والتي تتضمن نصوص القرارات والبيانات والمقررات ذات الصلة؛

(ب) النشرة الدورية "التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط" التي تتضمن معلومات عن عملية السلام والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الإقليمية في الشرق الأوسط؛

(ج) موجز شهري معد حسب التسلسل الزمني عن الأحداث المتصلة بقضية فلسطين استنادا إلى تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(د) تقارير عن الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية التي تنظم برعاية اللجنة؛

(هـ) نشرة خاصة عن الاحتفال في عام ١٩٩٥، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(و) تجميع القرارات والمقررات والبيانات ذات الصلة التي اتخذها في عام ١٩٩٥ كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بقضية فلسطين.

٨٥ - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الشعبة قامت، استجابة لطلب من اللجنة، بإنجاز المشروع الأول لدراسة عن القدس وأنها ستواصل أعمالها بشأن مشروع دراسة عن المستوطنات الإسرائيلية.

٣ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٨٦ - لاحظت اللجنة أن الشعبة قد أنجزت، بالتعاون مع الدوائر التقنية ذات الصلة في الأمانة العامة، المراحل الأولى وأحرزت تقدما ذا شأن في إنشاء نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وفقا للولاية الصادرة عن الجمعية العامة بناء على طلب اللجنة. وتضمن هذا حيازة الأجهزة والبرامج اللازمة وإدراج النظام في المجموعة الشاملة لوثائق الأمم المتحدة الحالية وبعض الوثائق الأخرى وإنشاء قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية المعتمدة وغيرها من المبادرات التي اتخذتها الشعبة من أجل استغلال هذا المرفق الإلكتروني استغلالا كاملا في أنشطة الرصد والبحث وغيرها من الأنشطة. ولاحظت اللجنة أيضا أنه قد أنشئت نسخة عامة من النظام وأنها متاحة الآن للمستعملين الخارجيين، وأن الشعبة تبذل جهودا لوضع بعض وثائقها على الإنترنت. وإذ أعربت اللجنة عن سرورها لهذه التطورات، فإنها لاحظت أن الولاية الأولية للنظام قد أصدرتها الجمعية العامة في عام ١٩٩١ وأنه يجب الآن المضي على سبيل الاستعجال في إدراج جميع الوثائق الرئيسية المتصلة بقضية فلسطين منذ بدايتها في النظام، مع إعطاء أولوية بصفة خاصة للوثائق المتصلة بالمسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وجعل النظام سهل الاستعمال قدر الإمكان ومتاحا على أوسع نطاق ممكن.

٤ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٨٧ - أقيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بالمقر وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال فإنه بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى أقامت بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، معرضا في المقر بعنوان "أجيال". وقد لاحظت اللجنة مع التقدير أنه قد جرى الاحتفال أيضا باليوم الدولي في العديد من المدن الأخرى في جميع أنحاء العالم. وترد تفاصيل الاحتفال في نشرة خاصة أصدرتها الشُعبة.

٨٨ - وقد قررت اللجنة، لدى اعتمادها لبرنامج عملها، تنظيم برنامج مماثل للاحتفال في عام ١٩٩٦.

سادسا - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ جيم

٨٩ - يظل نشر المعلومات الدقيقة الشاملة على نطاق عالمي ذا أهمية حيوية في زيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي دعم هذه الحقوق.

٩٠ - وترى الجمعية العامة أن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين هو برنامج مفيد جدا في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعقيدات القضية والحالة في الشرق الأوسط بصفة عامة، بما في ذلك إنجازات عملية السلام، وأن البرنامج يسهم إسهاما فعالا في تهيئة مناخ مفض إلى الحوار وداعم لعملية السلام.

٩١ - وفي هذا الإطار طلبت الجمعية العامة من إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة، برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، مع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين، ومع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٩٢ - ويحدد القرار ستة مجالات خاصة من مجالات النشاط ينبغي للإدارة أن تركز عليها لدى تنفيذها لتكليفاتها المتعلقة بالبرنامج. وفي حدود هذه البارامترات تقدم اللجنة تقريرها عن أنشطة الإدارة.

نشر المعلومات

٩٣ - طلب القرار نشر المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين بما في ذلك التقارير المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٩٤ - وواصلت الإدارة توفير التغطية الصحفية لجميع الاجتماعات التي عقدتها في المقر هيئات الأمم المتحدة التي تعالج قضية فلسطين، وتغطية الحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف خارج المقر.

٩٥ - وقد استخدمت الإدارة طرقا مختلفة لتوفير هذا النشر. وتشمل هذه الأدوات البيانات الصحفية والاجتماعات الإعلامية، والمنشورات والنشرات الإخبارية والبرامج الخاصة الإذاعية. وإضافة إلى ذلك، استجابت وحدة النشر التابعة للإدارة لعدد من الطلبات للحصول على معلومات واستخدمت شبكة "انترنت" والبريد الالكتروني لنشر المواد.

٩٦ - وقد استجابت وحدة الاستفسارات العامة بالإدارة لـ ٤٦٥ طلبا للمعلومات تتعلق بقضايا الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وخلال الفترة نفسها قامت وحدة برامج المجموعات بالإدارة بتنظيم ثمانية اجتماعات إعلامية لما مجموعه ٢٥١ من الأفراد.

٩٧ - ووزعت وحدة النشر التابعة للإدارة ٧٥ من المنتجات الإعلامية عن قضية فلسطين على ما يزيد عن ٢٠٠ من الجهات المتلقية حول العالم، على شبكة "انترنت"، أو بالبريد الالكتروني أو على شكل نسخ مطبوعة. ونُشرت المواد بالانكليزية والفرنسية.

٩٨ - وواصل قسم المنظمات غير الحكومية التابع للإدارة نشر المواد الإعلامية من خلال مركز موارد المنظمات غير الحكومية. وقامت الشركة العالمية لمراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام بالترويج على نحو فعال للقضايا الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، وبتنظيم أنشطة وسائط الإعلام والمناسبات الخاصة، والنشر المنتظم للمواد الإعلامية ذات الصلة التي يتيحها المقر.

٩٩ - وأولت مراكز ودوائر الإعلام في جاكارتا وصنعاء وطوكيو وعمان والقاهرة ومدريد ونيودلهي اهتماما خاصا لقضية فلسطين من خلال نشر المقالات في رسائلها الإخبارية، إضافة إلى ضمان نشر البيانات الصحفية وورقات المعلومات الأساسية وبيانات الأمين العام وغيره من المسؤولين. وقد ولّدت هذه الأنشطة تغطية لوسائط الإعلام المحلية وأدت إلى زيادة طلبات الحصول على معلومات عن قضية الشرق الأوسط في بعض مكتبات مراكز الإعلام.

١٠٠ - وقد تكون لدى اللجنة انطباع إيجابي عن هذا الجهد. واستمرار حدوث التطورات هو أمر مجهد بدرجة كبيرة ويدعو إلى تعزيز الهياكل الحالية لكي يتسنى تنفيذ الالتزامات المحددة في القرار ٨٤/٥٠ جيم. ومن خلال هذا التغيير لا يمكن ضمان النشر على نطاق واسع وتحسين استخدام وسائط الإعلام الالكترونية المتاحة فحسب بل يمكن أيضا أن تضمن، في هذه العملية، السرعة والمعلومات الشاملة التي اعتاد عليها الجمهور بصفة عامة ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة في هذا اليوم وهذا العصر.

المنشورات

١٠١ - طلبت الجمعية العامة من الإدارة مواصلة إصدار واستكمال المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين، بما في ذلك المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة في هذا الصدد، وبخاصة ما يتصل بإنجازات عملية السلام.

١٠٢ - يواصل المنشور ربع السنوي "وقائع الأمم المتحدة" تغطيته الشاملة للقضايا الفلسطينية، بما في ذلك الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن فضلا عن الاجتماعات والندوات والحلقات الدراسية الخاصة.

١٠٣ - وما زال المنشور "الأمم المتحدة وقضية فلسطين"، يشكل مصدرا تاريخيا شاملا للمعلومات. وهذا المنشور والملصق المعنون "تقرير المصير: حق للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف" أتيح باللغات الاسبانية والألمانية والانكليزية والروسية والعربية والفرنسية. وأصدر المنشور أيضا بالصينية. كما شرعت الإدارة في استكمال وتحديث نسخة جديدة لعام ١٩٩٧ من تلك النشرة.

١٠٤ - وترى اللجنة أن استغلال التسهيلات التي توفرها وسائط الإعلام الالكترونية الحديثة في معالجة النصوص يمكن أن تسهل إنتاج منشورات جديدة تركز، إلى جانب توفيرها للمنظور التاريخي، على الاتجاهات الجديدة التي هي جزء لا يتجزأ من نجاح عملية السلام. ويمكن للمواد المقدمة من المشتركين

في الندوات والحلقات الدراسية التي تنظمها اللجنة، والذين يتضمنون رجال دولة، وبرلمانيين، وأكاديميين، وصحفيين وغير ذلك من الشخصيات الرئيسية العاملة في الميدان، يمكن أن توفر المادة الخام اللازمة لإنتاج تلك "المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة وبخاصة ما يتصل بإنجازات عملية السلام" التي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها.

المواد السمعية - البصرية

١٠٥ - وفّرت دائرة الإذاعة والأنباء المركزية التابعة للإدارة تغطية واسعة لقضية فلسطين والمسائل المتصلة بها في النشرات الإخبارية اليومية، والبرامج الإخبارية الأسبوعية وبواسطة برامج خاصة باللغات الرسمية وغير الرسمية طلبت في جميع أنحاء العالم.

١٠٦ - وشملت بعض النقاط الأساسية التي جرى تغطيتها في النشرات والمجلات الإخبارية: النجاح في إجراء الانتخابات الفلسطينية؛ اجتماع الأمين العام بياسر عرفات، رئيس السلطة التنفيذية للمجلس الفلسطيني؛ الآثار السالبة لإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة على الشعب الفلسطيني؛ تقرير مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين وافتتاح مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في قطاع غزة؛ وحلقة دراسية للأمم المتحدة ركزت على بناء الاقتصاد الفلسطيني؛ ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة في الأراضي المحتلة، وبرنامجا خاصا عن امرأة فلسطينية وهي تقوم بإنشاء عمل تجاري في الضفة الغربية.

١٠٧ - وثمة عدد من المواضيع الأخرى التي غـُطيت تغطية شاملة وهي الاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، والحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فضلا عن اجتماعات اللجنة، ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حسب معالجتها لقضية فلسطين.

١٠٨ - وإضافة إلى ذلك، أنتجت دائرة الأنباء المركزية خمسة برامج خاصة مكرسة بشكل خالص لقضية فلسطين وهي: "تحديات السلام في قضية فلسطين" (باللغة العربية)؛ "استعراض مستكمل للقضية الفلسطينية في مناقشة الجمعية العامة لتقرير الأونروا" (باللغة العربية)؛ "ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في ضوء الواقع الجديد في المرحلة الحالية لعملية السلام" (باللغة العربية)؛ "الأونروا: ٤٥ سنة في خدمة اللاجئين الفلسطينيين" (باللغة الفرنسية)؛ و "الأونروا كعنصر أساسي في نجاح عملية السلام" (باللغة الروسية).

١٠٩ - وقدم برنامج "وقائع عالمية"، وهو برنامج فيديو يستغرق ٣٠ دقيقة ويتضمن مناقشة جماعية، السفير إلتر تركمان، المفوض العام للأونروا. وقد استعرض السفير إنجازات الوكالة وناقش مستقبلها في ضوء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط.

١١٠ - وقد أنتج مركز الأمم المتحدة للإعلام في طوكيو نسخة باللغة اليابانية من شريط فيديو معنون "فلسطين ما بين تسعينات القرن الماضي وتسعينات القرن الحالي" لعرضه محليا.

١١١ - وتعترف اللجنة بالمجهود البارز الذي بذلته الإذاعة ودائرة الأنباء المركزية التابعة للإدارة. وكانت الخدمة الموفرة في وسائط الإعلام السمعية فعالة وسريعة. ويوجد اختلال كمي بين المنتجات السمعية ومنتجات الفيديو يتجاوز التفاوت الذي يمكن افتراضه عادة نظرا لاختلاف تكلفة الإنتاج. وهذا الاختلال يضاعفه زيادة الاعتماد من جانب الرأي العام العالمي على وسائط الإعلام البصرية. واللجنة مقتنعة بأن الإدارة ستتخذ الخطوات اللازمة في خلال فترة السنتين لبحث هذا الاختلال لكي يتسنى علاجه.

البعثات الإخبارية لتقصي الحقائق

١١٢ - طلبت الجمعية العامة من الإدارة كجزء من برنامجها الخاص تنظيم بعثات إخبارية للصحفيين لتقصي الحقائق في المنطقة، بما ذلك الأراضي الواقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة، والتشجيع على إيفاد هذه البعثات.

١١٣ - وتلاحظ اللجنة أن هذه البعثات قد تم الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، خلافا لما كان يحدث في السنوات السابقة. ونظرا الى توقيع إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣، ينبغي تعزيز هذا الجانب من جوانب البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به الإدارة بشأن قضية فلسطين.

١١٤ - ولا شك في أن دور الإدارة كنقطة مرجعية لوسائط الاعلام الدولية في المنطقة سيتأثر إذا سمح للفراغ بأن يستديم في هذا الخصوص. وكما اتضح خلال المناسبات الرئيسية التي ميزت الفترة المشمولة بالاستعراض، كانت وسائط الإعلام الدولية موجودة في المنطقة وركزت على النواحي التي لها قيمة إخبارية مباشرة. والغرض من بعثات تقصي الحقائق هو توفير معلومات دقيقة وشاملة وهو أمر حيوي ومفض للحوار ولدعم عملية السلام.

لقاءات الصحفيين

١١٥ - طلبت الجمعية العامة من إدارة شؤون الإعلام تنظيم لقاءات دولية وإقليمة ووطنية للصحفيين.

١١٦ - وقد نظمت الإدارة عددا من الاجتماعات للصحفيين وبخاصة تمهيدا ليوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني أو في ذلك اليوم.

١١٧ - ومع ذلك لا تندرج هذه الاجتماعات تحت أي من أنواع اللقاءات الثلاثة التي دعا إليها القرار. وطلبت الجمعية العامة كذلك من الإدارة أن تواصل برنامجها الخاص مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتلاحظ اللجنة أنه خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لم تنظم أية لقاءات وطنية أو إقليمية أو دولية كما جرت عليه العادة في الماضي.

١١٨ - وإذ تلاحظ اللجنة ذلك، فإنها تشدد على ضرورة تنفيذ جميع نواحي قرار الجمعية العامة وطلباتها المحددة.

تقديم المساعدة في ميدان تطوير وسائط الإعلام الفلسطينية

١١٩ - وطلبت الجمعية العامة من الإدارة أن تقدم، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ميدان تطوير وسائط الإعلام.

١٢٠ - وقد اشترك مركز الأمم المتحدة للإعلام في باريس في محادثات مع اليونسكو والاتحاد الأوروبي لمدارس تدريب الصحفيين بشأن وضع وتنظيم دورات تدريبية للصحفيين الفلسطينيين.

١٢١ - وتقوم الإدارة حاليا بتنظيم برنامج تدريبي مرة أخرى في خريف عام ١٩٩٦ للعاملين في وسائط الإعلام على نفس أسس البرنامج الناجح الذي نفذته الإدارة في خريف عام ١٩٩٥.

١٢٢ - ومكن برنامج عام ١٩٩٦ عشرة صحفيين فلسطينيين من الحضور إلى المقر من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وشمل برنامجهم، جملة أمور منها، حضور اجتماعات إعلامية يقدمها مسؤولون في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فضلا عن ممثلي منظمات وسائط الإعلام في الولايات المتحدة؛ والاشتراك في برنامج للمتدربين لتعلم المهارات في مقر CNN في أتلانتا؛ وأسبوعين من المحاضرات الخاصة في مدرسة الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا؛ وتدريبا أثناء العمل بالخدمة كمراسلين مؤقتين في الأمم المتحدة، لتغطية اجتماعات وأنشطة الأمم المتحدة لصالح منظمات وسائط الإعلام التي يعملون بها.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

١٢٣ - تعاونت الإدارة في المقر مع إدارة الشؤون السياسية في الترويج، عن طريق وسائط الإعلام وغير ذلك من الترتيبات، لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١٢٤ - وهيأ الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الفرصة لعدة مراكز إعلام لتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى الوصول للمجموعات البعيدة لتشمل المجتمعات المحلية الفلسطينية المقيمة.

١٢٥ - وقام مركز الأمم المتحدة للإعلام في موسكو، بالتعاون مع وزارة الخارجية، بتنظيم اجتماع للمسؤولين رفيعي المستوى، والسفراء العرب، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، والترتيب لمعرض للصور الفوتوغرافية الصادرة عن الأونروا والمواد الإعلامية ذات الصلة. وقام مركز الأمم المتحدة للإعلام بنيودلهي بنشر ورقة معلومات أساسية عن الاحتفال السنوي باللغات المحلية. وقام مركز الأمم المتحدة للإعلام

بلاغوس بتنظيم احتفال تذكاري يعالج قضايا السلم والتنمية، بالتعاون مع مجموعة السفراء العرب في نيجيريا وباشتراك أكثر من ٤٠٠ فرد. وقام مركز الأمم المتحدة للإعلام في طرابلس، بالتعاون مع سفارة فلسطين في الجماهيرية العربية الليبية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الفلسطيني في طرابلس، بالاحتفال باليوم بتقديم برنامج ثقافي.

العلاقات مع وسائط الإعلام والدعم بالسوقيات

١٢٦ - وفرت ثلاثة مراكز للإعلام العلاقات مع وسائط الإعلام والدعم بالسوقيات لثلاث حلقات دراسية رئيسية تعالج قضية فلسطين.

١٢٧ - وقد وفر مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة هذا الدعم لحلقة دراسية عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عقدت بالاقتران مع زيارة ممثلي اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ولحلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام عن بناء الاقتصاد الفلسطيني نظمتها لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٢٨ - وقام مركز الأمم المتحدة للإعلام في باريس، بناء على طلب من شُعبة حقوق الفلسطينيين، بتقديم المساعدة في عمل الترتيبات اللازمة لحلقة دراسية للأمم المتحدة عن الاحتياجات والتحديات الإدارية والتنظيمية والمالية الفلسطينية.

ملاحظات ختامية

١٢٩ - لاحظت اللجنة الجهود التي اضطلعت بها الإدارة طوال العام الماضي. وهي تقدر النتائج ولكنها لا تستطيع إلا أن تلاحظ أن بعض الأوجه الهامة للقرار فيما يتعلق بالبرنامج الإعلامي الخاص لم تنفذ بعد. ويلزم وضع الأمور التي طلبتها الجمعية العامة من الإدارة في الاعتبار لدى تقييم الأداء.

١٣٠ - ووجود عملية أكثر انتظاما وتنظيما للتعاون والتنسيق من جانب الإدارة مع اللجنة، على النحو الذي دعا إليه القرار، ينبغي أن يساعد في تحديد الصعاب التي قد تجري مواجهتها في تنظيم المناسبات المحددة، والتغلب عليها، مما يضمن التنفيذ الكامل لأحكام قرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ جيم.

١٣١ - وبالنظر الى هذه الحاجة، عقد اجتماعان أثناء الفقرة قيد الاستعراض بين أعضاء المكتب وكبار المسؤولين في الإدارة، ذكر فيهما المسؤولون أن القيود التي تفرضها الموارد المتقلصة قد أثرت على استعراض كل البرامج التي تقع تحت مسؤولية الإدارة، بما فيها البرامج المتصلة بقضية فلسطين، غير أنه تم الاتفاق على أن من شأن عقد مشاورات على نحو أكثر انتظاما بين اللجنة والإدارة أن يكون مفيدا في تحديد أنجع طريقة لاستخدام الموارد المتاحة بغية تنفيذ كل جوانب القرار أثناء فترة السنتين الحالية.

١٣٢ - وترحب اللجنة بتقرير الرئيس عن مناقشاته مع إدارة شؤون الإعلام وبما قدمه من تأكيد بأنه بدأ بالفعل عملية للتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتعاون وتشاور كاملين بين مكتب اللجنة والإدارة لإعداد برنامج إعلامي للسنة القادمة.

سابعا - توصيات اللجنة

١٣٣ - كان العام الماضي عاما لآمال كبيرة وإحباطات شديدة بالنظر إلى أن الحماس الذي ولّده الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإجراء أول انتخابات فلسطينية بعد إعادة الانتشار الاسرائيلية من ٦ مدن في الضفة الغربية ومن عدد من القرى قد حلت محله مشاعر اليأس إزاء مستقبل عملية السلام نفسها نظرا الى تجدد دورة العنف في المنطقة، والتأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، واستمرار غلق الأراضي مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية خطيرة، واستئناف سياسة المستوطنات.

١٣٤ - واعتقادا من اللجنة بأنه لا يوجد بديل سلمي للمفاوضات الشجاعة التي يجريها الطرفان فإنها تعتبر أن من الضروري أن يكثف المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها لدعم عمليات المصالحة التاريخية الجارية بين الطرفين ولتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها تنفيذا فعالا، وأن تستأنف المفاوضات من جميع جوانبها وفقا للأساس الذي تم الاتفاق عليه. واللجنة تلاحظ أن عام ١٩٩٧ سيشهد مرور ثلاثين عاما على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وهو احتلال لا يزال مستمرا في غالبية الأراضي الفلسطينية على الرغم من الانجازات التاريخية التي حققتها عملية السلام. وسيكون قد مر أيضا خمسون عاما على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب، وعشر سنوات على بدء الانتفاضة الفلسطينية التي ساعدت، من خلال تضحية الكثير من الشباب، في إيجاد الظروف المواتية لتحقيق تقدم في جهود السلام. وهذه الأحداث البارزة في التاريخ الطويل لنضال الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف هي مقياس للطريق الطويل الذي لا يزال يتعين اجتيازه، كما أنها تعطي زخما للعمل الدولي المكثف في السنة المقبلة.

١٣٥ - وتؤكد اللجنة مجددا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وتؤكد اللجنة مجددا أيضا أن مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام، بوصفها الوصية على الشرعية الدولية وفي تعبئة وتقديم المساعدة الدولية، ضرورية لنجاح الجهود السلمية. وتعتقد اللجنة، بوصفها الهيئة التي أنشأتها الجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين، أن دورها لا يزال مهما وضروريا أثناء الفترة الانتقالية وإلى حين تحقيق تسوية نهائية مرضية.

١٣٦ - وتؤكد اللجنة من جديد أن التسوية يجب أن تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية

الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومبدأ الأرض مقابل السلام، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في تقرير المصير. كذلك فإن اللجنة تصر على أنه يجب على اسرائيل أن تعترف بالتزاماتها خلال الفترة الانتقالية، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، وأن تحترم تلك الالتزامات.

١٣٧ - واللجنة تدعو بصفة خاصة إلى إنهاء سياسة، وممارسة، المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، اللتان تتعارضان مع اتفاقية جنيف الرابعة وتحددان مقدما نتيجة مفاوضات الوضع النهائي بإيجاد حقائق على أرض الواقع، وهما بذلك تتعارضان مع نص وروح الاتفاقات المعقودة بين الطرفين وتشكلان تهديدا خطيرا لمستقبل عملية السلام.

١٣٨ - وإذ تلاحظ اللجنة أن الاشتباكات المأساوية التي وقعت بين الفلسطينيين والاسرائيليين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قد بدأت بمظاهرات للاحتجاج على أعمال الحفائر الأثرية التي تقوم بها اسرائيل في مدينة القدس القديمة فإنها تؤكد من جديد الوضع الخاص للمدينة وفقا للقرارات المختلفة التي أصدرتها الأمم المتحدة. واللجنة تشير إلى أن مجلس الأمن قد أكد مكررا أن جميع التدابير التي تغيِّر الطابع الجغرافي والديمغرافي والتاريخي للمدينة المقدسة ووضعها هي إجراءات باطلة ولاغية ويجب الرجوع عنها.

١٣٩ - وفي حين أن اللجنة تتمسك بهذه المواقف التي تتعلق بالمبادئ فإنها واصلت إدخال تعديلات على نهجها وبرنامج عملها، آخذة في الاعتبار الحقائق الجديدة، وذلك كي تسهم إسهاما ملموسا في تعزيز تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها ولتعبئة المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني. واللجنة تدعو الجمعية العامة من جديد إلى أن تقر بأهمية دورها وأن تؤكد من جديد ولايتها بتأييد واسع النطاق.

١٤٠ - وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها البالغ للدول التي دعمت أعمالها ويسرت تنظيم المناسبات التي جرت تحت رعاية اللجنة عن طريق توفير أماكن لعقد اللقاءات والمشاركة فيها. وترى اللجنة أنه قد آن الأوان، في ضوء الأوضاع الجديدة والموقف المتجاوب للجنة المبين في برنامج عملها، كي تعترف الدول جميعا بالمساهمة القيِّمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة باعتبارها منبرا للحوار والتحليل وتبادل الخبرات وتعبئة الرأي العام والعمل دعما للجهود السلمية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولتنميته الاقتصادية والاجتماعية. وترى اللجنة أن من شأن توسيع عضويتها لتضم بلدانا تؤيد أهدافها، ولكن لم تشارك حتى الآن في أعمالها، أن يعزز كثيرا إسهام الأمم المتحدة في الجهود المبذولة للنهوض بالسلام في هذه المرحلة الهامة.

١٤١ - وترى اللجنة أن برنامج الحلقات الدراسية الذي تنفذه في مختلف المناطق كان له دور مفيد في إعلام الرأي العام وتعبئته وكذلك في تشجيع تبادل الخبرة والدراية فيما بين المشاركين من مختلف المناطق والفلسطينيين والإسرائيليين وفي تشجيع تزايد اشتراك الحكومات في السعي من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع. وعقد الحلقة الدراسية السنوية المخصصة للمسائل ذات الصلة بالتحديات الاقتصادية

والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية كان مفيدا للغاية؛ وتعتزم اللجنة مواصلة هذه الممارسة كي تتيح لمجتمع المانحين الدوليين، الذي يشمل الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي السلطة الفلسطينية والخبراء الدوليين المعروفين بشأن القضايا ذات الصلة.

١٤٢ - ونظرا إلى الحالة الخطيرة التي تسود حاليا الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، فإن اللجنة تعتزم أن تشجع قيام المنظمات غير الحكومية بتجديد، وتكثيف، جهودها كي تنظم، وتنسق، حملات مستمرة لإعلام الرأي العام وتعزيز اتخاذ إجراءات وطنية ودولية لدعم قرارات الأمم المتحدة وأهداف اللجنة. وتعتزم اللجنة مواصلة البرنامج المتعلق بعقد اجتماعات للمنظمات غير الحكومية، وهو البرنامج الذي تضطلع به في مختلف المناطق، وذلك بغية تزويد تلك المنظمات بتحليلات دورية للتطورات السياسية وكي تتيح لها محفلا لتبادل الآراء والخبرات ولتخطيط وتنسيق أنشطة معينة لتلك المنظمات. ولا يزال تشجيع تبادل المعلومات والتعاون، وكذلك توسيع نطاق شبكة المنظمات غير الحكومية، هدفين هامين للجنة. وإذ لاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية لا تزال راغبة في عقد اجتماع في المستقبل في المنطقة الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية فإنها تؤكد من جديد دعوتها إلى حكومة اسرائيل بألا تتدخل على نحو سلبي في هذا المسعى وذلك باعتباره تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة.

١٤٣ - وتشدد اللجنة على المساهمة الأساسية التي تقدمها شُعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة بوصفها مركزا للبحث والرصد وإعداد الدراسات وتجميع ونشر المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين. وتطلب اللجنة إلى الشُعبة أن تواصل برنامج منشوراتها، بالتشاور مع اللجنة، وأن تولي اهتماما خاصا للانتهاء في العام المقبل من إعداد الدراسة المقترحة المتعلقة بالمستوطنات. وتلاحظ اللجنة بارتياح التقدم الذي حققته الشُعبة في تطوير نظام معلومات الأمم المتحدة المحوسب بشأن القضية الفلسطينية وإتاحته للمستخدمين، بما في ذلك وضع الصفحة الخاصة بالنظام على شبكة "إنترنت"، وهي تدعو إلى تكثيف الجهود من أجل تضمين النظام كافة الوثائق ذات الصلة بما في ذلك، إذا دعت الحاجة، نقل اعتمادات مالية من الأنشطة ذات الأولوية الأدنى في ميزانية الشُعبة.

١٤٤ - وإذ لاحظت اللجنة كذلك أن الشُعبة تقوم بنجاح بتنفيذ مشروع رائد لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية في مجال أعمال منظومة الأمم المتحدة فإنها تطلب من الشُعبة أن تواصل هذه العملية في المستقبل.

١٤٥ - وستواصل اللجنة جهودها لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في تنفيذ مهمتها، ولتكيف برنامج عملها في ضوء التطورات، وذلك من أجل مواصلة إسهامها إلى أقصى حد ممكن في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك، وهو تحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

الحواشي

(١) عملا بقرار الجمعية العامة ١/٤٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لم تشترك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في أعمال اللجنة.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35 و Corr.1؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق ٣٥ (A/40/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم (A/45/35) ٣٥؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/47/35)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35).

(٤) A/AC.183/1995/CRP.1.

(٥) الدور المراقبة في اجتماعات اللجنة هي كما يلي: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيكاراغوا، قطر، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي. كما كانت فلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، الطرف الرئيسي في قضية فلسطين، مراقبا فيها.

(٦) الدول الأعضاء الحالية في الفريق العامل هي كما يلي: أفغانستان، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، أوكرانيا، السنغال، غيانا، غينيا، كوبا، الهند، وفلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب المعني مباشرة.

(٧) EA/PAL/734.

الحواشي (تابع)

(٨) S/1996/257.

(٩) انظر S/PV.3652 (استئناف).

(١٠) S/1996/667.

(١١) S/1996/790.

(١٢) S/1996/792.

(١٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٦ (E/1996/26)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(١٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ٣ (E/1996/23).

(١٥) S/1996/802، المرفق.

(١٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦، (A/50/6/Rev.1، المجلد الأول، الجزء الثاني، الفرع ٢).

المرفق الأول

حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، المعقودة بالقاهرة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦

١ - بدأ برنامج الحلقة الدراسية بجلسة عامة عن "بناء الاقتصاد الفلسطيني - التحديات والآفاق". وأدلى ببيانات المتحدث الرئيسي الفلسطيني، السيد زهدي النشاشيبي، وزير المالية في السلطة الفلسطينية ورئيس الصندوق الفلسطيني الوطني، ووكالات وهيئات الأمم المتحدة والبلدان المانحة وممثلون حكوميون آخرون، ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

٢ - وبعد ذلك، أجريت أربع مناقشات في اجتماعات المائدة المستديرة، وقام خبراء بتنظيم المناقشات على النحو التالي:

(أ) تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني - التجارب والآفاق: المؤسسات الفلسطينية؛ برامج الأمم المتحدة؛ قنوات المساعدة المتعددة الأطراف؛ المساعدة الثنائية؛ التعاون الدولي والإقليمي

السيد روبرت ز. لورنس، استاذ التجارة الدولية، معهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، جامعة هارفارد (مدير المناقشة)

السيد أودين ج. نودسن، ممثل البنك الدولي في الضفة الغربية وغزة

السيدة غانية ملحيس، مساعد وكيل وزارة، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، السلطة الفلسطينية

السيد نبيل الشريف نائب مدير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار غزة، مدير هيئة المياه الفلسطينية

السيد هنري سيغمان، مدير مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط وزميل أقدم في مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك

السيد جفري هيلي، منسق المعونة للمساعدات التقنية، مكتب الاتحاد الأوروبي لدى الضفة الغربية وغزة.

(ب) قطاع التجارة: تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية؛ مستقبل التجارة مع البلدان العربية؛ الاتفاقات التجارية الثنائية

السيد جيمس دوزنبري، استاذ، مدرسة جون ف. كنيدي للحكم، جامعة هارفارد (مدير المناقشة)

السيد روبرت ز. لورنس. استاذ التجارة الدولية، معهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، جامعة هارفارد.

السيد سمير حليلة، مساعد وكيل وزارة، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، السلطة الفلسطينية

السيد هانسبيتر تشاني، خبير سياسات التجارة، المبادرة التجارية السويسرية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الرئيس السابق لشعبة التجارة، رابطة التجارة الحرة الأوروبية

السيد جان - ميشيل دومون، أمين عام الرابطة البرلمانية للتعاون العربية الأوروبي

السيد طه عبد العليم، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

السيد يوسف محمود نجم، الغرفة التجارية الفلسطينية، قطاع غزة

(ج) دور المؤسسات المالية: مؤسسات النقد الفلسطينية: اعادة استثمار الودائع الخاصة: تشجيع المشاريع التجارية الصغيرة

السيد هانسبتر تشاني، خبير السياسات التجارية، المبادرة التجارية السويسرية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، الرئيس السابق لشعبة التجارة في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (مدير المناقشة)

السيد أحمد مشعل، رئيس ادارة البحوث بهيئة النقد الفلسطينية

السيد جيمس ديزينبري، استاذ، كلية جون ف. كنيدي للحكم، جامعة هارفارد.

السيد محمود أحمد التكروري، نائب المدير الإقليمي، بنك القاهرة - عمان، الضفة الغربية

السيد سعيد حمود، أمين اللجنة التأسيسية لاستثمارات السلام الدولية

(د) قطاع الاسكان: السياسات والاحتياجات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل؛ دور القطاع العام؛ مشاركة القطاع الخاص؛ السياسات والحوافز المالية؛ فرص العمل

السيد خالد عبد الشافي، رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، غزة (مدير المناقشة)

السيد مروان عبد الحميد، مساعد وكيل وزارة الاسكان والأشغال العامة، السلطة الفلسطينية

السيد جيمس راين، رئيس مساكن شهرزاد

السيد على شعث، مساعد وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السلطة الفلسطينية

السيد وليد حسنة، كبير مهندسين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

السيد ميلاد حنا، كاتب، رئيس لجنة الاسكان والتشييد السابق، مجلس الشعب المصري.

السيد محمد م. زيارة، مدير عام وزارة الاسكان والأشغال العامة، السلطة الفلسطينية

المرفق الثاني

ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين المعقودة بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦

ناقشت الجلسات العامة للندوة قضايا تقرير المصير وبناء الدولة واللاجئين والمشردين الفلسطينيين والقدس. وفيما يلي أسماء الخبراء الذين اشتركوا في المناقشات:

(أ) تقرير المصير وبناء الدولة: الفرص والعقبات

السيد عزت عبد الهادي، مدير مركز بيسان للبحوث والتنمية، رام الله، الضفة الغربية

السيدة سامية خوري، رئيسة منظمة روضة الزهور النسائية، ممثلة الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية، القدس

السيد لاري ايكن، رئيس لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية المعنية بقضية فلسطين

(ب) اللاجئون والمشردون الفلسطينيون

السيد سالم تمارى، استاذ الاجتماع، مدير معهد دراسات القدس بجامعة بيرزيت، المندوب لدى مفاوضات السلام المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين

السيد اندرو روبنسون، مدير عام مكتب تنسيق عملية السلام في الشرق الأوسط، ادارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، كندا

السيدة روزماري صايغ، خبيرة علم الإنسان، كاتبة، باحثة مستقلة، بيروت، لبنان

السيد دون بيريتز، استاذ فخري - جامعة بنغهامتون، نيويورك

السيد وليام لي، رئيس مكتب اتصال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيويورك

(ج) القدس

السيد زياد أبو زياد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عن منطقة القدس، صحفي، محرر وناشر مجلة فلسطين - اسرائيل

السيد موشى ماوز، استاذ تاريخ الشرق الأوسط، مدير معهد هاري س. ترومان لبحوث النهوض بالسلام، الجامعة العبرية

السيد ابراهيم مطر، نائب مدير منظمة المعونة الأمريكية للاجئي الشرق الأوسط، القدس

السيد ستيفن زونس، استاذ السياسة، جامعة سان فرنسيسكو، كاليفورنيا.

وقد تناولت حلقات العمل المواضيع التالية: بناء المجتمع المدني؛ أعمال المنظمات غير الحكومية وتطوراتها والتغييرات السياسية الجارية والمستمرة؛ فرص التنمية؛ عملية السلام ومجتمع الشتات؛ العمل والتعاون بين اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، القدس: اغلاق الحدود ونقلها؛ مستقبل القدس.

المرفق الثالث

ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية الأوروبية واجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين، المعقودان في قصر الأمم، جنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

ركزت الجلسة العامة ومناقشات اجتماعات المائدة المستديرة على التطورات الأخيرة والقضايا الأساسية للتسوية العادلة والشاملة لقضية فلسطين وبناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. وقد شارك الخبراء التالية أسماؤهم في المناقشات:

(أ) التطورات السياسية الأخيرة

١ - حالة تنفيذ الاتفاقات المبرمة

السيد زياد أبو عمرو، عضو المجلس الفلسطيني

٢ - الانتخابات الاسرائيلية والرأي العام الاسرائيلي

السيد عزمي بشارة، عضو الكنيست (الجمعية الديمقراطية الوطنية)

السيد يوسي كاتز، عضو الكنيست (حزب العمل)

٣ - ردود الفعل العربية والدولية للتطورات السياسية الأخيرة

السيد أحمد حمروش، رئيس لجنة التضامن المصرية

السيد مايكل هندلي، عضو البرلمان الأوروبي (الحزب الاشتراكي)، المملكة المتحدة

(ب) القضايا الأساسية للتسوية العادلة والشاملة

١ - المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد شريف س. الموسى، كبير زملاء البحوث بمعهد الدراسات الفلسطينية، واشنطن العاصمة

السيدة زهابة غالون، الأمين العام للراتز

السيد جفري ارونسون، محرر مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة.

السيد جان دي جونغ، خبير جغرافي وخبير استشاري للتخطيط، مركز سانت ايفز للموارد والتنمية القانونية، القدس

٢ - اللاجئون والمشردون الفلسطينيون

السيد رشيد الخالدي، استاذ تاريخ الشرق الأوسط ومدير مركز الدراسات الدولية بجامعة شيكاغو

السيد افيشاي مارغاليت، استاذ الفلسفة بالجامعة العبرية، القدس

السيد ليونارد هاوسمان، مدير معهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط التابع لمدرسة جون ف. كنيدي للحكم، جامعة هارفارد.

٣ - القدس

السيد البرت اغازريان، مدير العلاقات العامة، جامعة بيرزيت

السيد غيرشون باسكين، مدير مشارك لمركز اسرائيل/فلسطين للبحوث والاعلام، القدس

السيد ديفد اندروز، المتحدث عن هيئة فيانا فيل للسياحة والتجارة، عضو ديل فريان، وزير خارجية ايرلندا السابق

السيد جورجوس ديمتراكوبولوس، عضو البرلمان الأوروبي عن حزب الشعب الأوروبي، اليونان

(ج) بناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة

١ - تحديد الأولويات وتنفيذ خطط العمل

السيد مرعي عبد الرحمن، مدير عام اللجنة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية، مدير عام إدارة العلاقات العربية والدولية بمنظمة التحرير الفلسطينية

السيد مايكل فارشاوسكي، مدير مركز المعلومات البديلة، القدس

السيد مصطفى برغوثي، مدير المشروع الاعلامي للتنمية الصحية، القدس

السيد دون بتس، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

السيد جون غي، رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

وبالاضافة إلى الجلسات العامة، عقد عدد من حلقات العمل، في نفس الوقت، للمشتركين المهتمين بوضع اقتراحات محددة عملية المنحى. وكانت مواضيع حلقات العمل متصلة بالمواضيع التي عولجت في الجلسات العامة.

- - - - -